# مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٨٩**
الجمعة، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد دلا سابليير | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دلغوف |
| | الأرجنتين | السيد مايورال |
| | بيرو | السيد بيريرا بلاسنثيا |
| | جمهورية تترانيا المتحدة | السيد ماهيغا |
| | الدانمرك | السيدة لوي |
| | سلوفاكيا | السيد ملينار |
| | الصين | السيد ليو زنمين |
| | غانا | ناناه إفاه – أبنتنغ |
| | قطر | السيد القحطاني |
| | الكونغو | السيد إكوبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونز باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بولتون |
| | اليابان | السيد كتاوكا |
| | اليونان | السيدة بابادوبولو |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2006/517)



06-42991 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

**رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2006/517)**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي إسرائيل ولبنان يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل)، مقعدا على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد محمود (لبنان)، مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2006/517.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2006/518 و S/2006/522، اللتين تتضمنان نصي رسالتين مؤرختين ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، والوثيقة S/2006/515 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة.

يستمع المجلس الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأعطيه الكلمة.

**السيد غينو** (تكلم بالانكليزية): كما يعلم أعضاء المجلس، اندلعت أخطر أزمة بين إسرائيل ولبنان منذ انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، مخلفة عددا متزايدا من الضحايا من الجانبين.

لقد بدأت الأزمة بتاريخ ١٢ تموز/يوليه في حوالي الساعة ٠٠/٩ بالتوقيت المحلي، حينما أطلق حزب الله عدة صواريخ من الأراضي اللبنانية مقابل الخط الأزرق باتجاه مراكز قوات الدفاع الإسرائيلية قرب الساحل ومحيط بلدة

زاريت الإسرائيلية. بعد ذلك بوقت قصير، اجتاز مقاتلو حزب الله الخط الأزرق إلى إسرائيل وهاجموا دورية لقوات الدفاع الإسرائيلية. وأسر حزب الله جنديين من قوات الدفاع الإسرائيلية وقتل ثلاثة جنود آخرين وجرح جنديين آخرين. وجرى نقل الجنديين الأسيرين إلى الأراضي اللبنانية.

وعقب الهجوم على الدورية، جرى تبادل كثيف لإطلاق النار على امتداد الخط الأزرق بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية، لكنه كان أشد كثافة في محيط بنت جبيل ومنطقة مزارع شبعا. واستهدف حزب الله مواقع لقوات الدفاع الإسرائيلية وبلدات إسرائيلية جنوب الخط الأزرق. وردت إسرائيل بشن هجمات برية وجوية وبحرية. وإضافة إلى شن غارات جوية على مواقع حزب الله، استهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية أيضا العديد من الطرق والجسور في جنوب لبنان. وأعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية أن تلك الهجمات جاءت "لمنع حزب الله من نقل الجنديين المخطوفين".

وفي محاولة لنجدة الجنديين الأسيرين، دخلت على الأقل دبابة وفصيلة من قوات الدفاع الإسرائيلية الأراضي اللبنانية في محيط المنطقة التي وقع فيها هجوم حزب الله. وثمة جهاز تفجيري انفجر تحت الدبابة وأدى إلى مقتل أربعة جنود إضافيين من قوات الدفاع الإسرائيلية. وأُفيد عن مقتل جندي ثامن من قوات الدفاع الإسرائيلية في القتال الذي دار أثناء محاولة استعادة الجثث الأربع. ويبدو أن ذاك الهجوم كان محليا، إذ لم تفد قوة الأمم المتحدة في لبنان (يونيفيل) حتى الآن عن أية توغلات إضافية من قوات الدفاع الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية.

وبعد ظهر اليوم المؤرخ ١٢ تموز/يوليه بالتوقيت المحلي، طلبت الحكومة اللبنانية إلى يونيفيل التوسط لوقف إطلاق النار. وردت إسرائيل أن وقف إطلاق النار مشروط بعودة الجنديين الأسيرين.

لقد أدان الأمين العام هجوم حزب الله الذي أسفر عن أسر جنديين من قوات الدفاع الإسرائيلية، ودعا إلى إطلاق سراح الجنديين فورا ومن دون شروط. وطالب جميع الأطراف بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وباحترام التزاماتها وفقا للقانون الإنساني الدولي.

وصباح اليوم المؤرخ ١٣ تموز/يوليه، شن حزب الله العديد من الهجمات بالصواريخ على نهاريا، على بُعد ١٠ كيلومترات جنوب الخط الأزرق، فأفيد عن مقتل مدني إسرائيلي وجرح عشرات آخرين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أصاب صاروخان مدينة حيفا وسببا بعض الأضرار في الأبنية وأصابا عدة أشخاص بجروح. ردت قوات الدفاع الإسرائيلية بقصف مواقع حزب الله، وبشن هجمات على مطار بيروت الدولي، ومحطة تلفزيون المنار التابع لحزب الله، وقاعدتين جويتين وأدت هذه الهجمات إلى إغلاق مطار بيروت. وأفيد كذلك أنه في وقت متأخر من يوم الخميس، هاجمت إسرائيل مطار بيروت للمرة الثانية، الأمر الذي أدى إلى إشتعال النيران في مخازن الوقود، كما هاجمت ضاحية بيروت الجنوبية. وألقت الطائرات الإسرائيلية أيضا مناشير في جميع أنحاء لبنان تحذر السكان تجنب المناطق التي يعرف أن لحزب الله وجودا فيها.

إن تبادلا متقطعا لإطلاق النار من كلا الجانبين يتواصل على امتداد الخط الأزرق. وعدد الذين قتلوا أو جرحوا من كلا الجانبين مرتفع على نحو يثير القلق، رغم أن العدد لا يمكن التحقق منه في هذا الوقت. وبناء على المعلومات المتوفرة، قتل ثمانية جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية وجرح عدة جنود آخرين؛ وقتل مدنيان إسرائيليان وجرح العشرات من المدنيين. وأُفيد عن مقتل جندي من الجيش اللبناني في الهجوم على قاعدة جوية، إضافة إلى ما يزيد على ٥٠ مدنيا أُفيد عن مقتلهم والعشرات من الجرحى.

لقد أعرب الممثل الشخصي للأمين العام في لبنان السيد بيديرسون، عن شعوره بالجزع إزاء الهجمات الإسرائيلية القوية والتصعيد الحاصل على الخط الأزرق. وأعرب كذلك عن قلقه البالغ إزاء أن الجيش الإسرائيلي يفرض حصارا جويا وبحريا، الأمر الذي سيزيد من المشقات التي يواجهها السكان المدنيون في لبنان.

وأفادت يونيفيل عن حصول إطلاق نار قرب مواقعها عدة مرات، بما في ذلك مخزن للذخيرة على مقربة من الناقورة، مصدره قوات الدفاع الإسرائيلية. وأفادت البعثة أيضا عن إطلاق نار من حزب الله قرب أحد مواقع يونيفيل باتجاه إسرائيل. لم يصب أي من موظفي الأمم المتحدة بجراح و لم تتعرض أية أعتدة للتدمير.

ومنذ بداية الاعتداءات بتاريخ ١٢ تموز/يوليه، ما فتئ العسكريون التابعون ليونيفيل في مواقعهم، ولكن خلال اشتداد إطلاق النار يضطرون إلى المكوث في الملاجئ. وفي ١٢ تموز/يوليه، أنذرت قوات الدفاع الإسرائيلية يونيفيل بأن أي شخص – بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة – يقترب من الخط الأزرق سوف تطلق النار عليه. ونظرا لاستمرار إطلاق النار، لم تتمكن يونيفيل من القيام بدوريات اعتيادية مستخدمة الآليات والمروحيات على امتداد الخط الأزرق. وبالتالي باتت محدودة جدا قدرة يونيفيل على رصد التطورات في منطقة العمليات ولا سيما على امتداد الخط الأزرق. واليوم، حاولت يونيفيل تسيير دورية قرب منطقة عملياتها بعيدا عن الخط الأزرق، بين مرجعيون والناقورة، لكنها لم تتمكن من إكمال عملها. وتعتزم البعثة زيادة الدوريات حينما وأينما أمكن ذلك.

إن يونيفيل على اتصال بالطرفين، وهي تحثهما على ممارسة ضبط النفس. وبغية أن تعزز يونيفيل جهودها الرامية إلى استعادة الهدوء وتوفير المساعدات الإنسانية والطبية الأساسية للمدنيين، من المهم أن تتمكن من استئناف كامل عملياتها في منطقة العمليات بدون أن يتعرض أفرادها للخطر. وهناك بعض المدنيين اللبنانيين النازحين عن ديارهم في الجنوب حاولوا التوجه شمالا واجتياز الليطاني، لكنهم فشلوا في ذلك بسبب الجسور المدمرة. وثمة مدنيون لبنانيون يطلبون من يونيفيل توفير الملجأ وبعض المساعدات الأخرى لهم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الذي أعطيه الكلمة.

**السيد غمباري** (تكلم بالانكليزية): يشعر الأمين العام بقلق عميق إزاء تصعيد العنف في لبنان وإسرائيل. فثمة أجزاء من لبنان تحت الحصار وعرضة لأعمال عسكرية إسرائيلية. في حين تتعرض إسرائيل لهجمات عشوائية من قوات حزب الله. والتصعيد قائم على الجانبين. ونشعر بالجزع على نحو خاص إزاء معاناة السكان المدنيين على كلا الجانبين.

ويدين الأمين العام جميع الأعمال التي تستهدف المدنيين أو التي تعرضهم للخطر نظرا للطابع غير المتناسب أو العشوائي الذي تتصف به هذه الأعمال. وينبغي تذكير الطرفين بأنه وفقا للقانون المعني بالصراعات المسلحة، يجب عدم توجيه الهجمات ضد المدنيين. وعلى الأخص، واجب عليهما ممارسة الحذر واحترام مبدأ التناسب في جميع العمليات العسكرية بغية تجنب معاناة لا ضرورة لها في صفوف السكان المدنيين.

وما فتئ الأمين العام يعمل بلا كلل على معالجة هذه الحالة المتطورة والخطيرة. وهو يطالب جميع الأطراف بالتقيد بالتزاماتها وفقا للقانون الإنساني الدولي والاتفاقات الدولية، ويجري مشاورات وثيقة مع زعماء العالم بغرض إيجاد حل

عاجل للأزمة، والحث على ضبط النفس ومنع التصعيد الذي يؤدي إلى عدم السيطرة على الأوضاع. ونأمل أن يحترم الطرفان ذلك، وأن تفعل الأطراف الإقليمية الشيء نفسه. إن الأعمال المتهورة والخطيرة لن تؤدي إلا إلى المزيد من إراقة الدماء وزعزعة الاستقرار وتأجيج لهيب المنطقة المتأجج أصلا.

وفي هذا الصدد، علينا أن ندعم حكومة لبنان، ونشعر بالتشجيع إزاء البيان الذي أصدرته الحكومة اللبنانية مؤخرا حيث تؤكد مجددا التزامها بالقرارات الدولية واحترام الخط الأزرق. ونشدد لجميع المعنيين على أن التصعيد النوعي للصراع ليس من مصلحة أحد، وأن المجال للمبادرات الدبلوماسية يضيق بسرعة. وعلى جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها بغية كفالة أن يظل مجال المبادرات مفتوحا.

وفي ضوء هذه التطورات المثيرة للجزع قرر الأمين العام إيفاد بعثة إلى الشرق الأوسط لبذل جهودها الحميدة والمساعدة على نزع فتيل الأزمة الكبرى في المنطقة. والفريق برئاسة مستشاره الخاص، السيد فيجاي نامبيار ويتألف من موظفين سياسيين كبيرين في الأمم المتحدة هما السيد ألفارو دي سوتو والسيد تيري رود لارسن.

وستسعى البعثة إلى الإسهام في تخفيف حدة التوتر في الحالة عن طريق نقل دعوة الأمين العام بإطلاق سراح الجنديين الأسيرين، وممارسة جميع الأطراف ضبط النفس، ووقف إطلاق النار. كما سيجري تشجيع جميع الأطراف على استخدام ما لديها من نفوذ لنزع فتيل الحالة المتوترة. وفي جميع الحالات سيعمل الفريق أيضا على تأكيد رسالة الأمين العام من أجل احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

تصل البعثة إلى القاهرة اليوم حيث ستعقد اجتماعات مع المسؤولين المصريين، وتجري مشاورات مع وزراء خارجية جامعة الدول العربية. وسيسافر الفريق بعد ذلك إلى إسرائيل ولبنان وسورية، وإلى أماكن أخرى قد يرى الأمين العام أنها ضرورية. وسيرفع الفريق تقريرا إلى الأمين العام عند عودته إلى نيويورك. وأعتقد أن الأمانة العامة، بطبيعة الحال، ستواصل إطلاع مجلس الأمن بصفة دائمة على ما يجري، وإحاطته بما يستجد من تطورات أخرى.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غمباري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

**السيد محمود** (لبنان): السيد الرئيس، أود أولا أن أنوه بالروابط الخاصة والتاريخية التي تجمع بلدي لبنان وبلدكم فرنسا، والتقدير الذي تلاقيه سياستها التقليدية بالحرص على استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه.

ينعقد مجلس الأمن اليوم في ظل قيام إسرائيل، وحتى هذه الساعة، بعدوان واسع ووحشي على وطني لبنان، حيث تُدَمر البنى التحتية ويُقتل الأبرياء، وذلك على مرآى ومسمع من المجتمع الدولي المطالَب اليوم بلجم هذا الاعتداء وإيقافه فورا.

إن استمرار عمليات التدمير والقتل التي تمعن فيها إسرائيل منذ ١٢ تموز/يوليه الجاري، لن تحل المشكلة بل ستزيدها صعوبة وتعقيدا. لقد حمَّلت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية ما يجري للحكومة اللبنانية، بالرغم من أن البيان الذي صدر عنها بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أكد أنها لم تكن على علم بالحادثة التي وقعت بذلك التاريخ، ولا تتحمل مسؤولية ما جرى ولا تتبناه.

لقد شنت القوات الإسرائيلية عمليات عسكرية واسعة النطاق، عمدت خلالها إلى قصف المنشآت الحيوية، حيث دمرت معظم الجسور الأساسية ومستودعات النفط لمحطات الكهرباء، والمدرجات الثلاثة والمبنى الرئيسي لمطار بيروت الدولي؛ واستهدفت العديد من المنشآت المدنية والأبنية

السكنية، موقعة ضحايا كثيرين بين المدنيين اللبنانيين، ومتسببة بخسائر مادية فادحة، ومحتجزة سياحا أبرياء. كما أقدمت في وقت لاحق على قصف وتعطيل مطاري رياق والقليعات، وعمدت إلى فرض حظر بحري وجوي على لبنان لعزله عن محيطه وقطع كل وسيلة اتصال له مع العالم الخارجي.

و لم تتورع القوات الإسرائيلية المعتدية عن استهداف المدنيين الأبرياء، منتهكة بذلك كل حقوق الإنسان، وأهمها الحق في الحياة، حيث قصفت قواقما القرى الآمنة والأحياء السكنية مدمرة المنازل على قاطنيها. وقد بلغ عدد القتلى حتى صبيحة هذا اليوم أكثر من ٦٠ شهيدا معظمهم من المدنيين، ومئات الجرحى.

إن حكومتي تشجب العدوان الإسرائيلي الذي يشكل انتهاكا صارخا لكل القرارات والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية وتدينه. ولست بحاجة لأن أشرح لكم من هو الضحية ومن هو المعتدي؛ ذلك أن ما تقوم به إسرائيل هو عمل عدواني وتخريبي يهدف إلى تركيع لبنان وتقويضه بشتى السبل.

ومرة أخرى، وفي بيانها الصادر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أكدت الحكومة اللبنانية مسؤوليتها عن حماية الوطن والمواطنين، وعن المحافظة على أمنهم وسلامتهم، وعلى حقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل أراضيها، وممارسة سيادتها، وفي اتخاذ قرارها الوطني في الداخل والخارج. وقد دأبت منذ أكثر من سنة على استكمال مسيرة استعادة الاستقلال وبناء المؤسسات بالتعاون مع الأسرة الدولية، في ظل الاحترام الكامل لقرارات مجلس الأمن. بيد أن العدوان الإسرائيلي يعرقل مسيرة تمتين الديمقراطية وعودة سيادة الدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية واستكمال مشاريع الإعمار.

ترحب حكومتي بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، القاضية بإرسال وفد رفيع المستوى للعمل على التخفيف من حدة التوتر، وإعادة الاستقرار، والحض على احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والمنشآت المدنية، والمساعدة في معالجة النزاع القائم من حيث الأسباب والتداعيات.

إن تجاهل إسرائيل للنداءات التي أطلقتها الحكومة اللبنانية بشأن استعدادها الكامل للتفاوض عبر الأمم المتحدة وأطراف أخرى لمعالجة ما جرى من أحداث وما آلت إليه، والأسباب التي دعت إلى ذلك، هو دليل قاطع على النوايا التصعيدية لدى الجانب الإسرائيلي.

إن لبنان يدعو المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن، لاتخاذ قرار صريح وواضح يقضي بوقف فوري وشامل لإطلاق النار وفك الحصار البحري والبري والجوي المفروض عليه، ويطالب بوضع حد للعدوان الإسرائيلي، كما يطلب من مجلسكم الكريم العمل فورا لمعالجة شاملة للأزمة الراهنة التي حصلت على الخط الأزرق، وأسباها وتداعياها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اسرائيل.

**السيد غيلرمان** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعود بكم إلى الوراء، إلى يوم من أيام صيف حار في بيروت قبل ٣٢ عاما، وكان بالتحديد يوما له مغزى عظيم لكم ولشعبكم: وهو ١٤ تموز/يوليه ١٩٧٤. وأريد أن أصف المشهد لكم ولزملائي اللبنانيين: مقاه وبارات تعج بالشباب، وشواطئ مزدحمة بمصطافين سعداء – كانت سويسرا الشرق الأوسط. كم يختلف ذلك المشهد عن المشهد السائد في شوارع بيروت اليوم، بعد ٣٢ سنة. لكن هذا الاختلاف لم يبدأ في هذا الأسبوع ولا في العام الماضي. لقد بدأ الاختلاف بعد عام واحد فقط من المشهد الذي وصفته آنفا، أي في عام ١٩٧٥، حينما بدأ اللبنانيون انحدارهم الطويل في طريق القمع والكآبة والرعب. إن لبنان بلد أخذه رهينة طيلة

ما يزيد على ٣٢ سنة طغاة من الشمال وإرهابيون في الجنوب، بلد آلمت سكانه المحبين للمرح وأصحاب العقلية التجارية والمقدرة في مجال الأعمال وإقامة المشاريع والليبراليين عقود من القمع والصراع الطائفي والعنف الأصولي والصراع الديني والسيطرة السورية والاغتيالات السياسية والإرهاب والحرب الأهلية الشاملة.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٠ اتخذت إسرائيل القرار المؤلم والصعب سياسيا بالانسحاب الكامل من جنوب لبنان، بعد أن اضطرت قبل ذلك بسنوات قليلة إلى إنشاء منطقة أمنية هناك ابتغاء منع الهجمات الإرهابية والقصف الصاروخي من لبنان للمدن والقرى الإسرائيلية. وأقر هذا المجلس بانسحاب إسرائيل الكامل من الجنوب اللبناني وبامتثالها التام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في بيان رئاسي مؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21).

كانت تلك لحظة الحقيقة بالنسبة إلى لبنان. هل ستنظر حكومته إلى الداخل وتحرر شعبه من قبضة الإرهاب الخانقة؟ أو هل تسمح بأن تصبح أرضها قاعدة يشن منها إرهابيو حزب الله هجمات على المدنيين الإسرائيليين؟ من المؤسف أن الحكومة اللبنانية اختارت المسار الثاني.

وقد سنحت للحكومة اللبنانية فرصة ثانية بعد التنفيذ الجزئي لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي أفضى إلى انسحاب معظم القوات السورية من الأرض اللبنانية. ومرة أخرى كان هذا المجلس والعالم بأسره يترقبان كيف يستجيب لبنان لهذه الفرصة التاريخية. ومرة أخرى، اختارت الحكومة اللبنانية، لسوء الحظ، أن تستسلم للإرهاب، بدلا من دحره، وأن تدع الإرهاب يحتل منطقتها الجنوبية بدلا من نزع سلاحه، وأن تتخلى عن السيطرة على بلدها بدلا من ممارسة سيادتها الكاملة. ومن عجب، فإن الشعب الذي يوصف بأنه قلما يضيع فرصة قط، قد أهدر تلك الفرصة الملائمة للغاية. من المحزن أن لبنان لم يستجب لمطالب المجتمع الدولي، ولم يلب القرارات المتكررة لمجلس الأمن. من المحزن أن الشعب اللبناني يدفع اليوم ثمن التقاعس والتخاذل.

وقبل يومين، شن إرهابيو حزب الله، وهم يعملون تحت مظلة الإفلات من العقاب في جنوب لبنان، هجوما مفاجئا على الأرض الإسرائيلية دون أي استفزاز. وتعرضت المدن والقرى الإسرائيلية للعشرات من قذائف الكاتيوشا، التي أوقعت إصابات كثيرة في صفوف المدنيين. وفي غمرة هذا الهجوم المرعب تسلل إرهابيو حزب الله إلى إسرائيل، فقتلوا عددا من الجنود وخطفوا اثنين آخرين، نُقلا إلى أعماق المعقل الإرهابي في جنوب لبنان. ولم يكن لدى إسرائيل من خيار سوى الرد على ذلك، شأنها في ذلك شأن أي حكومة ديمقراطية مسؤولة أخرى. وكان على إسرائيل التي أبدت ضبطا للنفس لا نظير له طيلة ست سنوات بينما كانت تتحمل ما لا حصر له من الهجمات، أن ترد على هذا الهجوم الذي لم يسبقه أي استفزاز، ولم تشهد السنوات الأخيرة نظيرا له في عمقه ونطاقه.

واسمحوا لي أن أؤكد على هذه الحقيقة التي لا جدال فيها، إن أعمال إسرائيل كانت ردا مباشرا على عمل من أعمال الحرب من جانب لبنان. وعلى الرغم من أن إسرائيل تُحمِّل حكومة لبنان المسؤولية، فإنها تركز ردها بحذر وبشكل رئيسي ضد معاقل حزب الله ومواقعه وبنيته الأساسية. إن المئات من صواريخ الكاتيوشا التي أطلقت من لبنان في الأيام القليلة الماضية تظهر مدى ضخامة الترسانة الهائلة من الصواريخ وغيرها من الأسلحة التي كدسها حزب الله على مدار السنوات القليلة الماضية، وهو خطر حذرنا منه مرارا وتكرارا. والكثير من القذائف البعيدة المدى التي أصابت المدن الإسرائيلية، بما فيها نهاريا وصفد وروش بينا ومدينة حيفا الساحلية، قد أطلق من منازل خاصة

تسكنها أسر، حيث تخصص بعض الأسر إحدى غرف المترل كمنصة لإطلاق الصواريخ، بينما تُخفي أسر أخرى الصواريخ في منازلها. وذلك مثال آخر على الطريقة الشريرة والوحشية حيث يستخدم حزب الله المدنيين كدروع بشرية، ضاربا عرض الحائط بالأرواح البشرية.

وخلال الـ ٤٨ ساعة الأخيرة، أطلق على الجزء الشمالي من إسرائيل ما يزيد على ٥٠٠ من صواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين وجرح المئات، من بينهم نساء وأطفال. لقد قُتِلَ مدنيون وثمانية جنود إسرائيليين، وجرح المئات. ومن الأهمية بمكان أن يدرك المجتمع الدولي أنه في حين يمارس حزب الله هذا الإرهاب الوحشي فإنه مجرد مخلب القط، أو الإصبع الملطخ بالدم، إنه الذراع الطويلة لسورية وإيران. ومع حماس وسورية وإيران يشكل حزب الله، محور الإرهاب الجديد والمشؤوم في عالم اليوم، إنه النادي سيء السمعة، الذي يسدد رسم الاشتراك فيه بدماء الأبرياء وترويع العالم برمته.

وتحتاج العضوية في هذا النادي إلى قدرة على الشر تفوق كل تصور. لقد أنكر رئيس إيران مرارا وتكرارا حدوث المحرقة، في حين يجهّز بابتهاج للمحرقة القادمة. إن الكثير من القذائف بعيدة المدى التي أطلقت على إسرائيل في الأيام الأخيرة كانت قذائف إيرانية، صنعها نفس النظام الذي يحاول الآن امتلاك الأسلحة النووية، وهو نفس النظام الذي يمول حزب الله بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا.

هل لنا أن نسأل أنفسنا كم عدد الأسر في لبنان اليوم التي لديها الاستعداد لإخفاء القنابل القذرة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منازلها، مجاملة لإيران؟

إن سورية، وهي عضو آخر في هذا النادي، معروفة جيدا بأنها حامي حمى المنظمات الإرهابية وممولها، وتستضيفها في عاصمتها دمشق. والحكومة السورية، التي ما زالت تنظر إلى لبنان على أنه الجنوب السوري، تعمل بلا كلل على تقويض جميع الجهود المبذولة من أجل مستقبل سلمي في المنطقة.

اليوم، يسيطر الإرهاب على لبنان، سواء في الجنوب حيث يوجه ضد إسرائيل، أو في بيروت حيث يُقتل معارضو سورية ورؤساء حكومات سابقين. إن السلطة الحقيقة القائمة بالاحتلال في لبنان هي الإرهاب، الإرهاب الذي يحرض عليه حزب الله، ولكن سورية وإيران هما من يبدأه ويموله ويرتكبه.

إن الحكومة اللبنانية، التي أهدرت فرصا عديدة في الماضي، كبدت شعبها تكاليف باهظة، أمامها اليوم فرصة أخرى للتخلص من قبضة الإرهاب، وهي فرصة أيضا لتحرير نفسها من السيطرة الشريرة لسورية ومن النفوذ المهلك لإيران، ونشر قواتها في الجنوب، وممارسة سيادتها على لبنان الحر.

هناك كلمات تعبّر بصوت أعلى وأوضح أكثر مما يمكن أن أقوله اليوم. إنها أصوات اللبنانيين من النواب والوزراء الشجعان الوطنيين، الذين ارتفعت أصواتهم محذرين طوال اليومين الماضيين، من حافة الهاوية التي ينحدر إليها بلدهم المحبوب.

اسمحوا لي أن أقتبس بعض هذه البيانات الشجاعة. هناك الكلمات التي أدلى بها وزير الاتصالات اللبناني، السيد مروان حمادة، الذي قال بالأمس فقط ”إن دمشق تصدر الأوامر، وإيران توفر العتاد، وإسرائيل ترد، ولبنان هو الضحية“. وهناك أيضا كلمات السيد إلياس عطا الله، وهو سياسي لبناني يمثل الأغلبية في البرلمان اللبناني،

”إننا نرحب بأي دعم عربي ودولي، ولكننا نعارض بشدة توريط لبنان بالقوة لاعتبارات تفرضها جهات فاعلة في المنطقة“ – إشارة إلى سورية وإيران

"ليست في مصلحة الشعب اللبناني ولكنها مجرد محاولة لتحقيق منافع انتهازية على حساب الشعب اللبناني. والنظام السوري ينغمس في تلقين لبنان وفلسطين دروسا وفقا لمصالحه الخاصة من خلال هذين الشعبين. فلماذا يعرب الذين يحمون نظامهم دائما عن تفهمهم لأسبابه وخياراته ولا يعربون عن أي تفهم لأسباب لبنان وخياراته؟"

أو، هناك عبارات وردت على لسان وزير لبناني لم يُعلن عن اسمه قال - مرة أخرى يوم أمس فقط - "لم يختطف حزب الله جنديين إسرائيليين فحسب؛ بل إنه أخذ لبنان بأسره رهينة".

وإذا سمحتم لي، سيدي الرئيس، أود أن أوجه نداء شخصيا إلى زميلي اللبناني الموقر. أنتم تعرفون في قرارة أنفسكم، يا صاحب السعادة، أنه لو كان بوسعكم لأضفتم صوتكم الشجاع إلى أصوات أبناء بلدكم وزملائكم البواسل. وأنتم تعرفون في أعماق قلبكم، أنه لو بوسعكم، لكنتم تجلسون هنا إلى جانبي، في هذه اللحظة، لأنكم تعرفون أن ما نفعله هو الصواب، وأننا إذا نجحنا سيكون لبنان هو المستفيد.

وأعتقد أن معظم الأعضاء الجالسين حول هذه الطاولة، فضلا عن العديدين في هذه القاعة، بمن فيهم جيراننا، يدركون تلك الحقيقة.

ويقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي اليوم واجب تقديم المساعدة إلى الشعب اللبناني بغية بلوغ الهدف المتمثل في إقامة لبنان الحرية والرخاء والديمقراطية. لقد دخلت اليوم الحياة الحزينة المعذبة التي تحياها تلك الأرض التي مزقتها الحرب فصلا حزينا آخر في تاريخها. والأمر متروك لكل واحد منا لتقديم المساعدة في كتابة ذلك الفصل من أجل ضمان اغتنام هذه الفرصة، لا لصالح الشعبين اللبناني والإسرائيلي فحسب، ولكن في سبيل الأجيال القادمة.

**السيد دلغوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا تزال الحالة بين إسرائيل ولبنان تزداد حدة بشكل خطير. وقد بدأ الصراع في ١٢ تموز/يوليه بحادث وقع على الحدود نجم عن اختطاف جنديين إسرائيليين وإطلاق الوحدات المسلحة لحركة حزب الله اللبنانية صواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وهي تتصاعد صوب مواجهة عسكرية كبرى يمكن أن تسفر عن عواقب وخيمة للبنان ومنطقة الشرق الأوسط برمّتها والسلم الدولي. وتتصاعد دوامة العنف في المنطقة أكثر من أي وقت مضى.

وتسببت الأعمال الانتقامية التي تقوم بها إسرائيل - غارات الجنود الإسرائيليين على الأراضي اللبنانية، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية وفرض الحصار الجوي والبحري ضد الأراضي اللبنانية - في حدوث خسائر كبيرة ومعاناة بين السكان المسالمين. وشرع حزب الله بإطلاق صواريخ على المدن الإسرائيلية، بما فيها حيفا؛ وهذه تلحق كذلك الضرر بأناس أبرياء تماما. ويحدث ذلك كله بموازاة العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية، حيث يموت الأبرياء يوميا.

وتدين روسيا بشدة اختطاف الجنديين الإسرائيليين وقصف الأراضي الإسرائيلية. ولكننا نرى أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية تمثل استخداما للقوة بطريقة غير متناسبة وغير ملائمة مما يهدد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية والسلم والأمن في المنطقة بأسرها.

وبالنظر إلى هذه الحالة، من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لوقف التصعيد العسكري. ونحث إسرائيل على إنهاء غاراتها على لبنان وتدميرها للهياكل الأساسية المدنية على الأراضي اللبنانية ورفع الحصار المفروض على ذلك البلد. وتبين التجربة في منطقة الشرق الأوسط، بل التجارب السابقة في تسوية الصراعات الأخرى، أنه لا يمكن حل المشاكل الأمنية بالقوة العسكرية.

ويجب على حزب الله، من جهته، الامتناع عن القيام بأعمال ضد إسرائيل، مما يهدد مصالح بلده هو نفسه. ولا بد له من إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين، ووقف الهجوم بالصواريخ على الأراضي الإسرائيلية واحترام الخط الأزرق. ونتوقع من الحكومة اللبنانية والأطراف الأخرى تقديم كل مساعدة ممكنة لتسوية هذه القضايا.

وروسيا، من جهتها، تتخذ خطوات فعالة لتحقيق وقف إطلاق النار وتوجيه الصراع صوب تسوية سلمية. إذ التقى السيد سيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، يوم ١٣ تموز/يوليه بالأمين العام السيد كوفي عنان، ورئيس وزراء لبنان السيد السنيورة، ووزير خارجية مصر السيد أبو الغيط، والسيد متقي، وزير خارجية إيران. وأعربت روسيا عن تأييدها لقرار الأمين العام إرسال بعثة خاصة إلى المنطقة بهدف استهلال الاتصال بالأطراف الإقليمية وإيجاد طريقة لنزع فتيل الصراع. وفي ضوء التدهور الحاد للحالة في الشرق الأوسط، قررت روسيا إرسال السيد سيرجي ياكوفليف، الممثل الخاص لوزير الخارجية، إلى المنطقة لإجراء محادثات مع الأطراف المهتمة، ومع شركائنا في المجموعة الرباعية، والوسطاء الدوليين وبعثة الأمم المتحدة الخاصة.

**نانا إيفاه – أبنتنغ** (غانا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسفير إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتيهما الإعلاميتين عن آخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان ردا على الهجمات الصاروخية الأخيرة التي شنها حزب الله. وقد ظل مجلس الأمن يشجب باستمرار انتهاكات حزب الله للخط الأزرق، ونلاحظ أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بذلت قصارى جهدها لمنع إفلات زمام السيطرة على الوضع.

ونرحب أيضا بقرار الأمين العام إرسال وفد يتألف من ثلاثة أشخاص للتحقق مما يمكن القيام به بغية إنهاء هذا التطور المؤسف للأحداث. ونأمل أن تنجح الزيارة في إنهاء أعمال العنف.

وننتهز هذه الفرصة أيضا لتكرار الدعوة إلى إطلاق سراح كل الجنود الإسرائيليين المختطفين فورا؛ وينطبق الشيء ذاته على نواب البرلمان الفلسطينيين الذين اختطفتهم إسرائيل.

صوتت غانا أمس مؤيدة مشروع القرار (S/2006/508) المتعلق بالشرق الأوسط الذي لم يتمكن مجلس الأمن من اعتماده، وهو أمر يأسف له شديد الأسف أولئك الذين يرون في التصعيد الخطير للعنف في الشرق الأوسط خطرا حقيقيا يهدد باندلاع حرب إقليمية لا يمكن التكهن بعواقبها. فعندما يُطلق العنان للقوة تصعب السيطرة عليها. وما هو أسوأ من ذلك، أن ضحاياها عادة ما يكونون من المدنيين الأبرياء وينطوي على تدهور عام في الحالة الإنسانية. وانطبق ذلك على غزة. ونحن نسمع عن عمليات نزوح مماثلة في جنوب لبنان. وعلاوة على ذلك، يتعاظم الشك، وتتشدد المواقف وتتلاشى احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي، مما يصيب الجميع بالإحباط.

ويدرك مجلس الأمن تماما كل تلك الأخطار وقد دعا مرارا وتكرارا طرفي الصراع في الشرق الأوسط إلى ضبط النفس. وكرر المجلس، فضلا عن ذلك، تذكيره للطرفين بالتزاماتهما في إطار القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وإزاء هذه الخلفية، يمثل القصف الواسع النطاق للهياكل الأساسية اللبنانية الحيوية، بما فيها المطار، والطرق السريعة، وأهداف أخرى عديدة أمرا غير مقبول. ولم تُمنح الدبلوماسية فرصة على الرغم من الصعوبات المعروفة التي تواجهها الحكومة اللبنانية في تسريح المليشيات وبسط

سلطتها على كامل أراضيها في امتثال كامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وبينما أُحرز بعض النجاح من خلال استراتيجية الاحتواء، بما في ذلك نشر بعثات حفظ السلام، لم يتم إحراز الكثير في معالجة الأسباب الأساسية للصراع في الشرق الأوسط. ومن الناحية الموضوعية تدور أزمة الشرق الأوسط حول قضية فلسطين، التي تتلخص في قيام دولة مستقلة وقادرة على البقاء للفلسطينيين ضمن حدود معترف بها دوليا.

ونحن ندعو بالتالي، إلى وقف العمليات العسكرية فورا بين إسرائيل ومختلف المجموعات المسلحة واستئناف مفاوضات السلام بسرعة وبدون شروط مسبقة.

إن هذا وقت خطير، ولا بد لمجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين من خلال إعادة تركيز طاقاته واهتمامه على السعي لإيجاد حل عادل ودائم لقضية الشرق الأوسط.

**السيد مايورال** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن الأرجنتين قلقة للغاية إزاء الأزمة بين إسرائيل ولبنان والأحداث الخطيرة التي وقعت في قطاع غزة خلال الأسابيع القليلة الماضية. ونرى أن هاتين الأزمتين يمكن أن يؤديا إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

ولذلك، نرى ضرورة اتخاذ جميع الأطراف المعنية تدابير عاجلة لوضع حد للعنف المتصاعد ولحل خلافاتها من خلال الحوار والمفاوضات.

وفي ذلك السياق، نرحب بقرار الأمين العام إرسال فريق مؤلف من ثلاثة مبعوثين خاصين إلى المنطقة للمساعدة على إيجاد حل للصراع القائم. ونرى أن على جميع الأطراف التعاون الكامل مع السفراء نامبيار، وورود لارسن، ودي سوتو.

وتدين الأرجنتين الهجوم الذي شنه حزب الله في صباح ١٢ تموز/يوليه وتخلله اختطاف جنديين وجرح أو قتل آخرين. ونود أن نؤكد من جديد على وجوب إطلاق الجنديين المختطفين فورا وبدون شروط.

ويدين بلدي مرة أخرى إطلاق صواريخ الكاتيوشا من الأراضي اللبنانية على إسرائيل. ونشير إلى أنه نتيجة لإحدى الهجمات الصاروخية تلك قتلت المواطنة الأرجنتينية مونيكا ليرير سايدمان في ١٣ تموز/يوليه، في نهاريا في شمال إسرائيل. وتتقدم حكومتي بالتعازي إلى عائلتها وإلى عائلات الضحايا الإسرائيليين واللبنانيين، وكذلك إلى عائلات الضحايا من القوميات الأخرى.

ويجب أن تتولى الحكومة اللبنانية مسؤولياتها في جنوب البلاد، وأن تتخذ التدابير الضرورية لوقف الانتهاكات عبر الخط الأزرق من الجانب اللبناني. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بدون تأخير، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والقرارات الأخرى المتخذة لاحقا.

ولا تنكر الأرجنتين أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الخارجية. ولكننا نرى في الوقت ذاته أنه يجب عليها أن تفعل ذلك وفقا للقانون الدولي، وبخاصة وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي.

ويعرب بلدي عن قلقه البالغ إزاء العمليات العسكرية الإسرائيلية التي حدثت خلال الأيام الأخيرة، ولا سيما الاستخدام المفرط للقوة، وفرض العقاب الجماعي، وتدمير البنى التحتية المدنية – وعلى وجه الخصوص تدمير المطارات، ومحطات الطاقة، والجسور والطرق – وكذلك الهجمات على المناطق الآهلة بالسكان التي تُعرِّض حياة المدنيين الأبرياء للخطر، وفرض الحصار البحري والجوي والبري على لبنان. كما أن استمرار الانتهاكات من جانب

إسرائيل عبر الخط الأزرق يشكل مصدر قلق لنا. ونرى أن تلك الممارسات يجب أن تتوقف على الفور.

وقد شعر بلدي، الأرجنتين، ببالغ القلق عندما سمع عن مقتل أربعة مواطنين برازيليين، كان من بينهم طفلان، في بلدة صريفا. وكان الأربعة المنتمون إلى عائلة واحدة ضحية لعملية عسكرية إسرائيلية، ونحن ندينها. ونرى أن ذلك يمثل دلالة أخرى على نتائج ردود الفعل غير المتناسبة التي أدت إلى إزهاق أرواح بريئة بين السكان المدنيين. ونتقدم بالتعازي إلى أعضاء عائلة الضحايا وإلى حكومة البرازيل.

ونظرا لأن الأزمة تحمل في طياتها احتمال زعزعة استقرار المنطقة برمتها، فلا بد للأطراف من التصرف بأقصى درجات الحذر وتجنب اتخاذ أي إجراءات من شأنها تصعيد التوتر والعنف. ونهيب بالزعماء في الشرق الأوسط وبزعماء الدول التي لديها تأثير على الأطراف بأن يقوموا بكل ما في وسعهم لاحتواء الصراع وللإسهام الإيجابي في إطلاق الجنديين المحتجزين ووقف العمليات العسكرية والهجمات الإرهابية.

ومرة أخرى توضح هذه الأزمة بجلاء ضرورة تجديد مساعينا من أجل إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط قبل فوات الأوان، وقبل أن تشرع الأبواب أمام صراع إقليمي تكون له نتائج غير محسوبة بالنسبة للبشرية جمعاء. وينبغي لتلك المساعي أن تكون قائمة على أساس قرارات المجلس ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

**السيد بولتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في الأيام والأسابيع القليلة الماضية شهدنا اندلاع العنف من جديد في الشرق الأوسط، وقد أشعلت شرارته الهجمات وعمليات الخطف التي قامت بها حماس وحزب الله ضد إسرائيل. واستمر تطور الأحداث حتى هذه الساعة التي نتحدث فيها. وعمليات الاختراق التي قام بها حزب الله عبر الخط الأزرق، في ١٢ تموز/يوليه، كانت استفزازا متعمدا يستهدف الاستقرار الإقليمي ويتعارض مع مصالح الشعبين الإسرائيلي واللبناني.

إننا ندين إدانة قاطعة عملية اختطاف حزب الله، تلك المنظمة الإرهابية، جنديين إسرائيليين وندعو إلى إطلاق سراحهما الفوري وغير المشروط. وتؤكد العمليات الاستفزازية عبر الخط الأزرق من جانب المنظمات الإرهابية ضرورة امتثال سورية وحزب الله امتثالا كاملا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٥٨٣ (٢٠٠٥)، و ١٦٥٥ (٢٠٠٦)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

لقد عبر المجتمع الدولي بوضوح عن رغبته في أن يرى السلطة المركزية لحكومة لبنان تبسط سلطتها في كل البلد. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والنتيجة التي خلص إليها الأمين العام بأن إسرائيل، منذ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قد سحبت جميع قواتها من لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأوفت بجميع التزاماتها، على النحو الذي حددت به في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠.

وكما قال الرئيس بوش بالأمس، نحن نشعر بالقلق البالغ إزاء الديمقراطية الهشة في لبنان. وبينما عملنا بجهد مع شركائنا لتوطيد الديمقراطية في لبنان، نوضح أيضا أنه يجب عدم تقويض تطلعات الشعب اللبناني الديمقراطية من خلال أعمال حزب الله غير المسؤولة والمزعزعة للاستقرار.

وقد أوضحنا مرارا وتكرارا للبنان وسورية قلقنا الشديد إزاء تواجد منظمات إرهابية على أراضيهما وإزاء الهجمات التي تشن من وقت إلى آخر من جانب مجموعات وأفراد في جنوب لبنان. وجميع المليشيات في جنوب لبنان، بما فيها حزب الله، يجب نزع سلاحها وتفكيكها على الفور،

ويجب أن تبسط الحكومة اللبنانية سلطتها على جميع أراضي لبنان.

وأوضح الرئيس بوش بجلاء ضرورة مساءلة سورية وإيران إزاء دعمهما للإرهاب الإقليمي ودورهما في الأزمة الحالية. فسوريه تقدم المأوى للجناح العسكري لحماس وتقدم دعما ماديا لحزب الله، الذي له وجود نشط في سورية. وتوفر إيران الرعاية والدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لحزب الله، كما هو معلوم جيدا، وهي تفعل ذلك منذ عقود. ولن تكفي محاسبة حزب الله بدون تصفية الحساب مع الدول الرئيسية التي ترعى الإرهاب. ونطالب سوريا وإيران بالكف عن رعايتهما ودعمهما للمجموعات الإرهابية، ولا سيما حزب الله وحماس. وللمرة الثالثة في غضون أسبوعين، نطالب سوريا مرة أخرى باعتقال خالد مشعل زعيم حماس، المقيم في دمشق حالياً. وليس هناك أي مبرر لدولة عضو في الأمم المتحدة لكي تواصل عن علم توفير مأوى لإرهابي معروف.

إن قرار الأمين العام بإيفاد فريق رفيع المستوى إلى المنطقة تطور ترحب به حكومة بلادي. ونحن أيضاً على اتصال بالأطراف الرئيسية والزعماء المعنيين الآخرين للمساعدة في استعادة الهدوء وتسوية الأزمة. وفي حقيقة الأمر، يتواجد عدد من كبار مسؤولي الولايات المتحدة في المنطقة، وهم في القدس اليوم لعقد اجتماعات.

وعلى جميع الأطراف في المنطقة أن تتحمل مسؤولياتها عن صون الأمن والاستقرار. ونحث كل الأطراف على القبول بمبدأ أنه يتعين على الحكومات أن تمارس سيطرتها السيادية على أراضيها. وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بالعمل مع الآخرين لا لتسوية الموقف الراهن فحسب، وإنما لبناء السلام والاستقرار في المنطقة على المدى الأطول.

**السيد القحطاني** (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن لمناقشة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المستمرة ضد لبنان وشعبه، وأشكر بهذه المناسبة أيضاً السيد غينو والسيد غمباري على إحاطتهم المجلس علما بشأن التطورات الأخيرة والمزعجة في تلك المنطقة.

لقد شهد اليومان الماضيان وحتى هذه اللحظة حملة عسكرية وحشية من قبل القوات الإسرائيلية ضد لبنان وشعبه، راح ضحيتها العشرات من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم نساء وأطفال، وأضرت ضرراً كبيراً بالبُنَى التحتية لذلك البلد دون أدنى وجه حق. ومع التسليم بحق جميع الدول في الدفاع عن نفسها، بما فيها لبنان، فإن شن حملة حربية واسعة النطاق تستهدف المدنيين استهدافاً مباشراً وتضرب البنى التحتية التي تخدمهم كتلك التي شنتها وتشنها القوات الإسرائيلية في اليومين الماضيين وحتى هذه اللحظة، لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع الهدف المعلن لها، بل على العكس يبدو أن احتجاز الجنديين الإسرائيليين يُتخذ ذريعة لجر المنطقة إلى دوامة من العنف والدمار.

إن حق إسرائيل المزعوم في الدفاع عن النفس يتوقف عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. فهل سيُسمح لمجلس الأمن بأن يُوقِف عدوان إسرائيل ضد هذا البلد الجريح؟ إن هذا العمل العسكري يعتبر عدواناً مقصوداً وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وجميع الأعراف الدولية وعلينا إيقافه فوراً.

إن لبنان اليوم يمثل تجربة ناجحة ونادرة لبذور الديمقراطية التي أثمرت. فإن كنا نرغب في حماية تلك التجربة وتمكين لبنان من بسط سلطته الكاملة على أراضيه، يجب أن نقف في وجه أي عمل غير مسؤول من شأنه أن يخل بالاستقرار ويعرقل مسيرة الديمقراطية وسيادة ذلك البلد. وتحميل الحكومة الإسرائيلية للحكومة اللبنانية المسؤولية عن حادث اختطاف الجنديين الإسرائيليين، مع أنه لم يكن لها

علم مسبق بتلك العملية، هو اتهام خطير وذريعة غير مبررة بأي حال من الأحوال لشن حملتها العدوانية على ذلك البلد.

إننا نطالب طرفي النزاع على حد سواء بضبط النفس وعدم التصعيد، والأهم من ذلك عدم استهداف المدنيين. ونأمل ألا تستمر هذه الأحداث بالتفاقم لأن المنطقة لا تحتمل توتراً أكثر من التوتر الحاصل فيها أصلاً. لكن الأهم من ذلك، يجب أن يقوم مجلس الأمن فوراً باتخاذ ما يلزم لوقف هذا الاعتداء الوحشي لحماية لبنان وشعبه الذي لن نسمح بتركيعه أو تقويضه بأي شكل من الأشكال.

**السيد ليو جنغمين** (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يتقدم بالشكر لوكيلي الأمين العام السيد غينو والسيد غمباري على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين لنا للغاية لمساعدتنا على فهم أبعاد الأزمة بين لبنان وإسرائيل في الوقت المناسب.

لقد تفاقمت الحالة بين لبنان وإسرائيل بصورة جذرية في مرحلتها الأخيرة، مما يثير بالغ قلقنا وانزعاجنا. والصين ترفض أي عمل من شأنه زعزعة استقرار تلك المنطقة، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام الخط الأزرق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة احتراماً صارماً.

إننا نستنكر العدوان الإسرائيلي المسلح على لبنان. فالقوات العسكرية الإسرائيلية استخدمت القوة بشكل غير متناسب وتسببت في تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في لبنان. وكان لذلك أثره الوخيم على الحياة اليومية للسكان المحليين كما أوقع عدداً كبيراً من الخسائر البشرية بين المدنيين. ويمثل ذلك انتهاكاً لسيادة لبنان، فضلاً عن أنه تسبب في أزمة إنسانية خطيرة. ونطالب إسرائيل بأن توقف إجراءاتها العسكرية الحالية وأن ترفع الحصار الجوي والبحري والبري الذي فرضته على لبنان.

وفي الوقت نفسه، فإننا نرفض ممارسة ميليشيا حزب الله التي تعبر الحدود لكي تهاجم إسرائيل وتطلق الصواريخ على المدن الإسرائيلية. ونطالب حزب الله بالتبكير بإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين.

إن الحالة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن بالغة الخطورة والالتهاب. وأي عمل غير حكيم من جانب أي طرف قد يشعل البارود ويؤدي إلى آثار فاجعة – لا يريد أحد أن يراها. والتاريخ قد علمنا أن العنف بالعنف، والسن بالسن لن يفضي بنا إلى أي نتيجة. ونطالب كل الأطراف المعنية بقوة بممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على الهدوء وعقد العزم على تسوية الأزمة الحالية بالطرق الدبلوماسية.

ونحيط علماً بأن الأمين العام عنان قرر إيفاد فريق خاص في رحلة عاجلة للوساطة في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد قراره، آملين أن يرقى ذلك الفريق الخاص إلى مستوى التطلعات العالية وأن يأتينا بأنباء طيبة عن السلام.

**السيد كيتاوكا** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضاً أن أشارك زملائي الذين تقدموا بالشكر إلى وكيلي الأمين العام غينو وغمباري على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين بشأن ما استجد من تطورات في الشرق الأوسط، مع التركيز على الحالة في جنوب لبنان.

لقد شهد الشرق الأوسط تدهوراً مستمراً خلال الأشهر القليلة الماضية. والهجمات التي شنها حزب الله عبر الخط الأزرق، واختطاف الجنديين الإسرائيليين والتطورات اللاحقة، من شأنها زيادة زعزعة استقرار المنطقة الملتهبة بالفعل، الأمر الذي يشعرنا ببالغ القلق.

إن اليابان تدين بشدة الهجمات التي يشنها حزب الله، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وكـذلك اختطـاف الجنـديين الإسـرائيليين، اللـذين نطلـب إطلاق سراحهما فورا ودون شروط.

وتشعر اليابان بقلق بالغ لأن مستجدات الأحداث في الأسابيع القليلة الماضية ستؤثر سلبا على جهود السلام في المنطقة برمتها. ولهذا، نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون استمرار تدهور الحالة.

ورغم أن اليابان تتفهم مشروعية شواغل إسرائيل الأمنية، فإننا نحثها بقوة على الامتناع عن استعمال القوة المفرطة، والكف، بشكل خاص، عن الأعمال التي تشكل خطرا على السكان المدنيين والبنية التحتية، كما حدث خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية التي جرت في ١٣ تموز/يوليه، والتي خلفت عددا من الضحايا المدنيين، ودمرت مرافق مطارات في لبنان.

وتوافق اليابان على الرأي القائل بأن للاستقرار السياسي في لبنان أهمية بالغة لتحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. ولذلك ندعم الحكومة اللبنانية ونشيد بما تبذله من جهود لاستكمال سيادتها وترسيخ استقلالها السياسي. وندرك أن نزع سلاح حزب الله وتفكيكه مسألة ذات أهمية بالغة ترتبط بشكل مباشر بتوسيع نطاق سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيها.

وتؤكد الأحداث الأخيرة أهمية تحقيق تلك الأهداف. ونأمل أن تلتزم حكومة لبنان بمواصلة بذل الجهود والمثابرة لبلوغها، ونحثها على بذل قصارى جهدها لضمان إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين.

إننا نرى أن تجاوز الأزمة الراهنة في المنطقة يستلزم مواصلة المجتمع الدولي تعاونه في تآزر. ومن هذا المنظور، ترحب اليابان بقرار الأمين العام إيفاد فريق بقيادة مستشاره السياسي الخاص للشؤون السياسية، السيد فيجاي نامبيار، إلى الشرق الأوسط للمساعدة على إنهاء هذه الأزمة الكبيرة.

أود، في ختام كلمتي، أن أشير إلى أن رئيس الوزراء كيوزومي كان في زيارة لإسرائيل، وفلسطين، والأردن منذ ١١ تموز/يوليه حتى اليوم. وقد أدلى رئيس الوزراء بالملاحظات التالية خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في أعقاب اجتماعهما:

”أدرك أن الشعب الإسرائيلي يجتاز أوقاتا صعبة جدا، وهو يحاول معالجة الحادث الذي وقع في ١٢ تموز/يوليه، إلى جانب الحالة الصعبة المرتبطة بقطاع غزة، القائمة منذ وقت ليس بقصير. لكن ما يكتسي أهمية أكبر هو ضرورة أن يكون رد الفعل منطقيا ومبنيا على الإدراك المتبصر لأهمية تحقيق التعايش والازدهار المتبادل، في الأجلين المتوسط والبعيد، بدلا من نهج العين بالعين“.

واليابان لديها أمل كبير في أن يعالج قادة المنطقة الحالة الراهنة الحرجة بحكمة ورزانة.

**السير إمير جونز باري** (المملكة المتحدة): يساور المملكة المتحدة قلق عميق تجاه تصعيد هذه الأزمة التي تشكل الآن خطرا على إسرائيل ولبنان وأمن المنطقة ككل، على نطاق أوسع. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالمساعدة على حل هذه الأزمة، فقد تحدثت وزيرة الخارجية بيكيت مع زميلها الإسرائيلي، كما تحدث رئيس الوزراء مع رئيس الوزراء اللبناني، السيد السنيورة. ونحن نقدر الضغوط التي تتعرض لها الحكومتان معا في هذه الظروف الصعبة جدا.

يجب أن تكون أولويتنا هي تهدئة الحالة، ودعم المعتدلين من الأطراف كافة، وتهيئة الظروف الملائمة لتسوية سلمية دبلوماسية. إن التركيز على تبادل الاتهامات لن

يساعدنا في تلك المساعي. ونناشد جميع الأطراف عمل كل ما بوسعها لمعالجة هذه الأزمة ومنع تدهور الحالة.

وقد تكلم رئيس الوزراء بلير كذلك مع الأمين العام، ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لقراره إيفاد بعثة إلى المنطقة لمحاولة تهدئة الحالة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تسوية دبلوماسية، كما ندعم دعما كاملا بعثة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، الذي سيسافر إلى المنطقة في بداية الأسبوع القادم. ونأمل أن تستطيع البعثتان التنسيق الوثيق في الميدان، والمساهمة في التوصل إلى تسوية.

ونكرر دعوتنا إلى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين عاجلا، ووقف الهجمات على المدن والأحياء الإسرائيلية. كما نناشد جميع الدول التي تستطيع التأثير على حزب الله، لا سيما سورية وإيران، أن تضطلع بدورها للتأثير عليه.

يحق لإسرائيل كل الحق الدفاع عن نفسها، لكن يتعين عليها ممارسة ضبط النفس، وضمان أن تكون إجراءاتها متناسبة ومدروسة، ومتفقة مع أحكام القانون الدولي، وتتفادى وقوع قتلى بين المدنيين والتسبب بمعاناتهم. فالإجراءات غير المتناسبة لا تؤدي إلا إلى تصعيد الحالة الخطيرة أصلا.

وتبرز هذه الأزمة ضرورة تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا وقابلا للبقاء، ويشمل ذلك ضرورة ممارسة حكومة لبنان كامل سلطتها على مجموع الأراضي اللبنانية، وقدرتها على ذلك.

**السيد إيكوبي** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يأمل وفد بلدي صادقا، وهو يشارك في مناقشة اليوم، أن يأخذ المجلس في الحسبان، بشكل كامل، ما يتعرض للخطر هنا، وأن يبعث بالرسالة المناسبة لاستعادة السلم، مع التشديد على المفاوضات والحوار. ذلك أننا اليوم نواجه تصعيدا خطيرا جدا.

ولدى النظر في هذا الموضوع، لا يزال وفد بلدي يتذكر الكلمات المؤثرة التي قالها والد الجندي الإسرائيلي الذي اختُطف في فلسطين قبل بضعة أسابيع - والد عبر عن أمله في ألا تؤدي هذه الفاجعة إلى إحداث مآسي لأناس أبرياء في فلسطين وإسرائيل. ولم يكن يدرك كم كان محقا، ومما لا شك فيه أنه لم يتخيل أن المأساة ستنتشر خارج الحدود. لهذا، ندين كل أعمال العنف، أيا كان مرتكبوها، ومهما كانت دوافعها. وفي المقام الأول، نشجب العاملين اللذين أشعلا فتيل الأزمة - وهما، شن أعضاء من حزب الله هجمات بالصواريخ على إسرائيل، واختطاف جنديين إسرائيليين واحتجازهما. ومن الواضح أن كل تلك الأعمال استفزازية، وهي لا تؤدي، في آخر المطاف، إلا إلى تفاقم التوتر، وبالتالي جعل لبنان أكثر هشاشة، وتعريض حياة السكان المدنيين للخطر.

بيد أننا ندين، وبالقدر ذاته من القوة، الأعمال الانتقامية غير المتناسبة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، الذي لم يتردد في قصف بيروت قصفا مكثفا، والتوغل داخل جنوب لبنان، وفرض حصار بري، وبحري، وجوي على لبنان. وهذه، أيضا، أعمال حرب تعرّض السكان المدنيين للخطر، وتدمر البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتضعف بشكل كبير السلطات اللبنانية التي شرعت في إجراء حوار وطني كنا قد شجعناه.

لكن الوقت ليس وقت التنديد. ينبغي لنا العمل عاجلا للتخفيف من حدة التوتر بغية العودة إلى الحل السياسي والدبلوماسي. لهذا، يرحب وفد بلدي بمبادرة الأمين العام بإيفاد وفد رفيع المستوى إلى المنطقة، كما نشجع جميع المبادرات الوطنية والإقليمية. وندعو أيضا، وفقا لرغبات الحكومة اللبنانية، إلى إعلان وقف فوري لإطلاق النار، تتبعه مفاوضات جدية بشأن جميع المسائل العالقة: إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وتنفيذ قرارات مجلس

الأمن ذات الصلة المرتبطة بهذه الحالة، وبشكل خاص، نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، وتطبيع العلاقات بين لبنان وجيرانه، واحترام الخط الأزرق.

ويؤكد وفدي مجددا أن دول المنطقة، وبدعم أكيد من المجتمع الدولي، لا يمكنها تحقيق سلام عادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي إلا بالحوار والتفاوض.

بطبيعة الحال ليس هناك شيء جديد في ذلك. ولكن البديل لا يؤدي إلى نتائج إيجابية جدا. نحن لا نعتقد أنه يمكن التوصل إلى أي حل عن طريق إطلاق صواريخ ضد السكان المدنيين، أو أسر جنود أو قصف مطارات بالقنابل. فهذه الأعمال لن تفضي قط إلى إطلاق سراح سجناء أو تفكيك مليشيات، بل وتحقيق سلام عادل ودائم.

**السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر السيد غينو والسيد غمباري على إحاطتيهما الإعلاميتين المستكملتين عن الأزمة بين إسرائيل ولبنان. ونحن، على غرار وفود أخرى، نشعر بالجزع إزاء القتال المفاجئ والمتصاعد على امتداد الخط الأزرق بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية، وهو قتال أخذ يمتد إلى أنحاء أخرى من لبنان.

إننا ندين الهجمات التي قام بها حزب الله عبر الخط الأزرق وخطف جنديين إسرائيليين في ١٢ تموز/يوليه. لقد كان ذلك انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن وانتهاكا للخط الفاصل بين البلدين. ونأسف للوفيات التي تتواصل في صفوف المدنيين وللجراح التي يصابون بها، وندعو إلى وقف التدمير الهائل للممتلكات وللبنية التحتية في لبنان.

ونشعر بقلق بالغ إزاء حدة القتال واستخدام القوة على نحو غير متناسب. إن القوات الإسرائيلية تستهدف الجسور. وهي أطلقت النار على مطار بيروت وأشعلت النيران في خزانات الوقود وقصفت الطريق الرئيسي بين بيروت والشام. وتواصل إسرائيل قصف لبنان برا وبحرا وجوا، وفرضت عليه حصارا جويا وبحريا، مع ما يسفر عن ذلك من نتائج مدمرة لحياة المدنيين ويخلف أثرا مزعزعا للاستقرار في المنطقة بأسرها.

ومن جهة أخرى، أطلق حزب الله وابلا من الصواريخ مستهدفا مراكز سكنية في شمال إسرائيل، بما في ذلك نهاريا ومدينة حيفا، الأمر الذي يشكل تصعيدا لا سابق له في الأزمة على امتداد الخط الأزرق.

إن الوضع يخرج حتما عن السيطرة، وثمة خطر في أن تغيب المسائل الهامة عن بالنا نتيجة خطف الجنديين في ظل وضع خطير بالفعل. وحظوظ إطلاق سراحهما أكبر بكثير عن طريق المفاوضات منه عن طريق استخدام القوة المفرطة.

ونحن نحث الطرفين على ممارسة أكبر درجة من ضبط النفس ووقف الأعمال العدائية بغية السماح لجهود الوساطة بحل الأزمة. هذا أمر ملح. وهناك وضع مشابه في قطاع غزة لا يزال بدون حل رغم الاستخدام المفرط للقوة هناك.

إن الحالة الأمنية الراهنة تدلل مرة أخرى على أهمية الدعوة إلى الحكومة اللبنانية لبسط سيطرتها على جميع أراضيها ومنع الهجمات عبر الخط الأزرق وفي الأشهر الـ ١٢ الماضية، مر لبنان بأزمة سياسية بعد أخرى. وهذا التطور الأخير يجعل الوضع أكثر خطورة. وهناك ضرورة لعمل دولي حاسم بغية مساعدة لبنان على استقرار الوضع فيه.

وينبغي تشجيع الطرفين على الامتناع عن القيام بأعمال تشكل انتهاكا للقانون الدولي أو القانون الإنساني الدولي أو قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية في سياق حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط.

ويساورنا القلق لأنه لا يبدو أن دوامة العنف في المنطقة بدأت تنحسر وأنها لا تزال تسبب البؤس للمدنيين العاديين. ونناشد قادة المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع القيام بعمل فوري متضافر من أجل تسوية الصراع. وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام على إجرائه السريع المتمثل في إرسال مبعوثين إلى المنطقة المضطربة لنزع فتيل التوتر ووضع حل للأزمة المستمرة. وتشجعنا أيضا الجهود الدبلوماسية السريعة التي تبذلها البلدان العربية مثل مصر في سبيل التوصل إلى حل تفاوضي للصراع.

أخيرا، نود التشديد على أن وقف العمليات العسكرية بوصفه شرطا أساسيا للمفاوضات السياسية بشكل مفتاح التوصل إلى حل دائم للأزمة.

**السيد بيريرا بلاسنثيا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تشجب بيرو بشدة تصعيد أعمال العنف والخسائر في الأرواح البريئة التي حدثت في الشرق الأوسط. ومن الضروري أن يكف طرفا الصراع فورا عن جميع الأعمال العدوانية للتمكين من استعادة المناخ السلمي في المنطقة واستئناف الحوار والتفاوض. وسيتطلب ذلك وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المخطوفين فضلا عن إطلاق سراح مسؤولي السلطة الفلسطينية المنتخبين الذي احتجزوا مؤخرا بطريقة غير قانونية.

وهذا التصعيد للأزمة وتوسيعها في لبنان كان قد أثاره حزب الله، الذي يعتبر منظمة إرهابية، فقد عبر الخط الأزرق لمهاجمة موقع عسكري، وقتل ثمانية جنود إسرائيليين وأخذ رهينتين وأطلق صواريخ أزهقت أرواح مدنيين. وقيام أية دولة بهذا العمل العدواني أمر غير مقبول، وقد أثار في هذه الحالة رد فعل إسرائيل العسكري في دولة لبنان. وتزيد تلك الأعمال من سوء دائرة العنف في الشرق الأوسط، التي كانت قد تفاقمت بالفعل في أعقاب عمل مماثل قامت به حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس هاجمت فيه موقعا عسكريا إسرائيليا، عبر نفق، وقتلت عضوين من قوات الدفاع الإسرائيلية واختطفت عضوا آخر. وفي كلتا الحالتين، أثارت تلك الاختطافات والهجمات – التي لم يكن التشابه بينها وليد الصدفة – رد فعل عسكريا من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية.

وتعترف بيرو بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس والأمن. بيد أنه لا بد لها من ممارسة ذلك الحق وفقا لمبادئ الميثاق ومعاييره. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تطبيق القانون الإنساني الدولي، وخاصة في سياق العنف العام هذا، وذلك من أجل منع المزيد من الخسائر في الأرواح وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية للبنان وغزة. ويجب على إسرائيل الامتناع عن الإفراط في استعمال القوة. ويقع على عاتق أطراف الصراع كافة واجب احترام أرواح وحقوق المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين فضلا عن الإسرائيليين.

وتأسف بيرو أسفا عميقا على الضرر الذي لحق بالمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين والإسرائيليين. وبالنظر إلى تصاعد العنف في لبنان، من الضروري أن تنفذ الحكومة اللبنانية القرار الذي اتخذ قبل بضعة أشهر لنزع سلاح تلك الجماعات التي تعمل في مخيمات اللاجئين وأماكن أخرى. وثمة ضرورة حتمية لإعادة احتكار استعمال القوة في لبنان. وكما بيّن حزب الله، لا تشكل قدرات تلك الجماعات تحديا مستمرا لسلطة الدولة اللبنانية فحسب، بل ما هو أسوأ، أن أعمالها قد تجرف لبنان إلى صراع دولي، لا يود أحد رؤية حدوثه.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نتذكر أن أي حل للأزمة في المنطقة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التي حددتها المجموعة الرباعية للسلطة الفلسطينية بقيادة حماس. وفي هذا السياق، يجب على السلطة الفلسطينية الاعتراف

بإسرائيل، والكف عن القيام بأعمال العنف واحترام الاتفاقات التي أبرمتها السلطة الفلسطينية سابقا.

وقبل بضعة أسابيع، وفي هذه القاعة طالبنا باتخاذ إجراء حاسم من جانب المجموعة الرباعية، على أعلى مستوى، بما يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وتسليم السلطة الفلسطينية الجندي المختطف في قوات الدفاع الإسرائيلية، وإطلاق سراح مسؤولي السلطة الفلسطينية المنتخبين. واليوم، ينبغي توسيع نطاق تلك الدعوة لتشمل لبنان، بغية تحقيق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الجنديين اللذين يحتجزهما حزب الله أسرى.

وبيرو تعرب عن دعمها الكامل للبعثة الخاصة التي أوفدها الأمين العام إلى المنطقة برئاسة مستشاره الخاص السفير فيجاي نامبيار، وتضم السيد تيرجي رود - لارسن والسفير ألفارو دي سوتو. وعليه، نطالب كل الدول المعنية والأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية والأطراف المعنية بأن تقدم لهذه البعثة كل التعاون والمساعدة، كيما تحقق أهدافها كاملة.

**السيدة لوي** (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): خلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا الحالة في الشرق الأوسط تتدهور باطراد. والحالة العصيبة حقا أصبحت الآن أكثر التهاباً، مما ينذر بتداعيات خطيرة لا على السكان المدنيين فحسب، بل وعلى آفاق السلام الدائم. وفي ظل كل هذه الأنباء المقيتة، تفاقمت العلاقة بين لبنان وإسرائيل، وتشكل الآن تهديداً خطيراً للأمن في المنطقة بأسرها.

لقد أدانت حكومة بلادي استفزازات حزب الله بأشد العبارات الممكنة. وأما الذين يوفرون له الوسيلة للقيام بهذه الهجمات الفتاكة فهم مسؤولون عن تبعاتها بنفس الدرجة. وفضلاً عن ذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار التوترات السائدة، فإن هجمات حزب الله داخل إسرائيل غير مسؤولة وغير مقبولة.

ولا بد أن يتم الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين فورا ومن دون شروط.

والدانمرك لا تتوانى عن التسليم بحق الدول، وفي هذه الحالة حق إسرائيل، في الدفاع عن النفس. ومع ذلك، لا بد من مراعاة أن تكون ممارسة هذا الحق متناسبة ومحسوبة. وكل الأعمال يجب أن تكون منسجمة مع القانون الدولي وأن يتم تنفيذها في إطار الاحترام الواجب لالتزامات الدول بحماية المدنيين والبُنَى الأساسية المدنية في أوقات الحرب.

والدانمرك تشعر بعميق القلق إزاء الدمار الواسع النطاق الذي سببته أعمال إسرائيل للحياة المدنية والبنى الأساسية المدنية. ويقلقنا بشكل خاص الهجوم على المطار المدني في بيروت والحصار الجوي والبحري المفروض على لبنان. وحكومة بلادي تحث إسرائيل بقوة على أن تتحلى بأقصى درجة من ضبط النفس.

وما فتئ مجلس الأمن يكرر مطالبته للحكومة اللبنانية باستعادة سيادتها على كل ترابها الوطني وممارسة الحق الحصري باستخدام القوة على ذلك التراب. ويسر حكومة بلادي أن الحكومة اللبنانية قد نأت بنفسها عن أعمال حزب الله. ونهيب بكل البلدان في المنطقة أن تتصرف بشكل مسؤول وأن تبذل كل جهد ممكن لتهدية الموقف.

إن التداعيات الإنسانية المترتبة على التطورات الأخيرة هي سبب قلقنا البالغ. والحالة مروعة وتتطلب اهتماماً عاجلاً، بالدرجة الأولى من الأطراف، ومن المجتمع الدولي أيضا.

ختاما، فإن مستوى التوتر في المنطقة يُحَتِّم على جميع الأطراف أن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يؤجج الحالة المتوترة بالفعل. وفي ظل هذا الموقف، فإن قرار الأمين العام إيفاد بعثة دبلوماسية رفيعة المستوى إلى الشرق الأوسط جاء في وقته ونرحب به. وعلى الأطراف أن تقدم كامل تعاونها

لهذا الفريق وللوفود من أطراف أساسية أخرى، كيما يتاح لهؤلاء الاضطلاع بمهمتهم من أجل احتواء الصراع. ونرحب أيما ترحيب بأي جهد يبذل لتخفيف حدة التوتر في هذه الحالة البائسة، بما في ذلك جهود الأمين العام.

**السيد ملينار** (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر وكيلي الأمين العام، السيد غينو، والسيد غمباري، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

وتشعر سلوفاكيا بالقلق العميق إزاء الأحداث الأخيرة في جنوب لبنان وشمال إسرائيل. وفي الوقت ذاته، نحن قلقون للغاية إزاء قصف المدينتين بيروت وحيفا وضواحيهما، وكذلك إزاء قصف العديد من المدن الأخرى في المنطقة.

ونود التأكيد على أن إزهاق حياة المدنيين والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية تشكل عملا خطيرا.

ووفقا لآخر المعلومات تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية بفرض حصار على لبنان، وتنتهك مجاله الجوي وتدمر هياكله الأساسية، بما فيها الجسور والمطارات ومحطات توليد الكهرباء. ومن جانب حزب الله، يستمر أيضا إطلاق الصواريخ على مدن كريات شمونا، ونهاريا، وصفد في شمال إسرائيل.

إن الحالة أخذت تتصاعد على مسار خطير حيث يسيطر الشك المتبادل على كلا الطرفين ويرفضان وقف العمليات العسكرية.

ونحن على قناعة بأنه لا بد للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن من الاستجابة السريعة ودعوة الطرفين على الفور إلى وقف جميع العمليات التي قد تدفع إلى المزيد من تصعيد الحالة وتفاقم الحالة الإنسانية المتدهورة إلى حد كبير أصلا. ويجب أن توافق جميع الأطراف على وقف إطلاق النار، وإزالة الحصار والعودة إلى المفاوضات لإيجاد حلول سلمية لجميع أسباب تصعيد الحالة في جنوب لبنان وشمال إسرائيل.

إننا نسلم بحق كل دولة في الدفاع عن النفس. ولكن هذا الحق لا يمكن ولا ينبغي الخلط بينه وبين شن الهجمات المضادة والقيام بالأعمال العسكرية الاستفزازية. وعلى كلا الطرفين الامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة. ونهيب بالطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

إننا ندين بشدة جميع العمليات الإرهابية، ولا سيما تلك الموجهة ضد المدنيين. ونعرب عن أحر تعازينا لعائلات جميع الضحايا ولحكومتي إسرائيل ولبنان.

ونود أن نكرر ما قلناه في المجلس يوم أمس، وما قلناه مرارا وتكرارا في الماضي، ألا وهو أن التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا حينما تلتزم كل الأطراف بوقف إطلاق النار وتمتنع عن القيام بأية عمليات عسكرية أو أعمال عنف أخرى. والوسيلة الوحيدة لتحقيق تسوية شاملة ودائمة للصراع تتمثل في المفاوضات السلمية. ويجب احترام وتنفيذ الالتزامات السابقة والاتفاقات وقرارات مجلس الأمن ولا سيما القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ونود التأكيد من جديد على ضرورة عودة جميع الأطراف إلى الحوار البناء واتخاذها إجراءات ملموسة من أجل بناء وتعزيز الثقة المتبادلة.

وينبغي إطلاق الجنديين الإسرائيليين على الفور وبدون شروط ووقف إطلاق الصواريخ واحترام الخط الأزرق.

وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل منخرطا بشكل فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن يتعين على الطرفين بذل المزيد من الجهود وإظهار الإرادة السياسية الواضحة والالتزام بإنهاء هذا الصراع المتواصل الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. وعلى

الرغم من موجة العنف والعداء الأخيرة، ما زلنا نؤمن بأن هناك فرصة أمام جميع الأطراف لوضع العملية السلمية في المسار الصحيح. وينبغي اغتنام هذه الفرصة عن طريق اتخاذ إجراء عملي وفوري يؤدي من الاعتراف المتبادل بالحق في الوجود إلى التعايش السلمي.

وفي هذا السياق ترحب سلوفاكيا بدور الأمين العام وفريقه الرفيع المستوى بقيادة السيد نامبيار وتؤيده، وهو الفريق الذي أوفد قبل وقت قصير إلى المنطقة. ويحدوني خالص الأمل في أن يحقق الفريق نتائج نأمل نحن كلنا في تحقيقها. وقد أصدرت حكومة بلدي بيانا اليوم، وهي من جانبها على استعداد للإسهام، إذا اقتضى الأمر، في جهود الإغاثة الإنسانية في لبنان.

**السيدة بابادوبولو** (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين في شكر وكيل الأمين العام غمباري ووكيل الأمين العام غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

في الأيام القليلة الماضية شهدنا أحداثا في الشرق الأوسط تصعب السيطرة عليها وتبلغ مستويات جديدة وغير مقبولة من العنف والتوتر، لم تشاهد في السنوات القليلة الماضية. ويبدو أن الحالة تتردى ساعة بعد ساعة.

أعربنا قبل أسبوعين فقط، خلال المناقشة الأخيرة بشأن التطورات في المنطقة (انظر S/PV.5481)، عن قلقنا البالغ من العنف في الأراضي الفلسطينية وأدنّا بأقوى العبارات الممكنة قتل رهينة مدني إسرائيلي واستمرار احتجاز جندي إسرائيلي، وأيضا عمليات قتل المدنيين الأبرياء، ومنهم النساء والأطفال، من قِبَل القوات المسلحة الإسرائيلية.

واليوم لا يسعنا إلا أن نؤكد مرة أخرى قلقنا العميق بسبب آخر الأحداث الجارية ونحن نتكلم، في هذه المرة حول الحدود بين إسرائيل ولبنان، وهي منطقة كانت تتمتع بهدوء نسبي خلال السنوات الست الماضية.

إننا نشجب الهجوم الذي شنه حزب الله مؤخرا والذي أسفر عن قتل عدد من الجنود الإسرائيليين وخطف جنديين آخرين، وأيضا استمرار إطلاقه لقذائف الكاتيوشا على الأرض الإسرائيلية، مما أدى إلى قتل مدنيين اثنين على الأقل وجرح الكثيرين. إننا نناشد حزب الله أن يطلق سراح الجنديين المخطوفين فورا ودون شروط مسبقة وأن يمتنع عن أعمال كهذه في المستقبل.

ونستنكر بنفس القدر الهجمات الإسرائيلية المضادة التي أسفرت عن قتل أكثر من ٥٠ مدنيا لبنانيا، منهم ١٠ أطفال، وجرح مائة آخرين، وأيضا عن تدمير البنية الأساسية المدنية في البلد، ونعرب عن عميق قلقنا من هذه الهجمات. وما زلنا نرى أنه يجب على إسرائيل أن تحترم، وهي تحافظ على حقها في الدفاع عن النفس، التزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وكذلك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. ولا يمكن للإجراءات التي تتعارض مع القانون الدولي إلا أن تزيد من تفاقم الحلقة المفرغة للعنف والانتقام، ولا يمكنها أن تلبي الشواغل الأمنية المشروعة لأي طرف.

وفي هذا الصدد نناشد إسرائيل أن توقف فورا الاستعمال غير المتناسب للقوة، وأن تنهي هجماتها على مناطق السكان المدنيين والبنية الأساسية العامة، مثل مطار بيروت الدولي، وأن تمتنع عن انتهاك الفضاء الجوي اللبناني وأن ترفع الحصار البحري والجوي المفروض على لبنان.

ومن الحتمي أن تتخذ الحكومة اللبنانية إجراء قويا فعالا وفوريا لمنع مزيد من هجمات حزب الله على إسرائيل. وفي نفس الوقت من الأهمية الحاسمة عدم تعريض استقرار لبنان للخطر، والمحافظة على سيادته وسلامته الإقليمية واحترامهما، بطرق منها التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

ونعرب عن تأييدنا لنداء الحكومة اللبنانية بوقف شامل لإطلاق النار ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس وإبداء روح الحل التوفيقي، وهو أمر ضروري قطعا في هذه اللحظة الحرجة.

وفي هذا السياق تود اليونان أن تعرب عن تأييدها القوي للمهمة القادمة لمبعوثي الأمين العام في المنطقة، وأملها في أن يحققوا نتائج ملموسة في القريب العاجل من ناحية إعادة الاستقرار إلى الحالة في المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر السيد غينو والسيد غمباري على بيانيهما.

يعتري فرنسا القلق البالغ من تصعيد العنف بين إسرائيل ولبنان. وحزب الله تقع عليه المسؤولية عن نشوب الأعمال العدائية. ومرة أخرى ندين الهجمات التي شُنت يوم الخميس على الأرض الإسرائيلية، والتي قتلت أو جرحت بضعة جنود إسرائيليين. ونحن ندين خطف اثنين منهم ونطالب مرة أخرى بإطلاق سراحهما الفوري وغير المشروط. وندين الإطلاق الجاري للقذائف على الأرض الإسرائيلية، تلك القذائف التي تصيب وتقتل على نحو عشوائي.

لقد نأت الحكومة اللبنانية بنفسها عن هذا العمل الاستفزازي غير المسؤول والمتعمد، ولكن يجب أن تتحمل مسؤولياتها وأن تتقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أمام هذا المجلس عن طريق العمل بفعالية من أجل استعادة سلطتها في كل أنحاء أرضها وعن طريق القيام بنشاط أكبر بحشد كل الجهات الفاعلة السياسية اللبنانية دعما لنزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وفقا لاتفاق الطائف وقرارات مجلس الأمن.

ولإسرائيل الحق في الدفاع عن أرضها ومواطنيها حينما يتعرضون للهجوم، وقد تعرضوا للهجوم. ولكننا ندين الطابع غير المتناسب للاستجابة، التي أودت فعلا بحياة كثير من المدنيين وتسببت في ضرر مادي كبير. والاستجابة الإسرائيلية تهدد، باتساعها وطبيعتها، بإزالة الجهود المبذولة من جانب الحكومة اللبنانية لإنعاش اقتصاد البلد ولاستعادة سلطة الدولة في الأرض كلها. وهي تعرض للخطر الجهود المبذولة خلال السنة الماضية لتوطيد الديمقراطية اللبنانية ولكفالة مصالحة شعبها.

وفضلا عن ذلك، تدين فرنسا تدمير البنية الأساسية المدنية والعسكرية نتيجة للعمليات التي قامت بها إسرائيل وأيضا الحصار الجوي والبحري المفروض على لبنان. يجب ألا يؤخذ الشعب اللبناني رهينة. وحرية الحركة للسكان وأيضا للأجانب في لبنان يجب أن تعاد دون تأخير. ولا يمكن لفرنسا أن تقبل أن يمنع مواطنوها من العودة إلى بلدهم. وستعمل، مع شركائها من الأوروبيين، لضمان التوصل بسرعة كبيرة إلى حل لهذه الحالة.

ونناشد جميع الأطراف في لبنان وفي إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء جديد يزيد من تغذية دائرة العنف ويعرض السكان المدنيين للخطر. لا يمكن أن يوجد حل عسكري لهذه الأزمة، كما أنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري لأي من الصراعات التي أثرت على الشرق الأوسط طوال عقود.

لقد دأبت فرنسا على القول إن هذه الصراعات يغذي بعضها بعضا، وإنها تتصل اتصالا وثيقا بعضها ببعض. ومن المأساوي أن تاريخ هذه المنطقة طيلة ٦٠ سنة تقريبا يبيّن أن العنف والكفاح من أجل نيل القوة لم يحلا شيئا. على العكس، فإنهما يزيدان الصراعات الأخرى استعارا ويتسببان في مزيد من العنف والمأساة اللذين يكون السكان المدنيون فيهما الضحايا الرئيسيين.

ونظرا لهذه الأزمة الحادة الشديدة الخطورة تعمل الآن الدبلوماسية الدولية، في محاولة لتحديد شروط حل سلمي، بخاصة في إطار الأمم المتحدة عن طريق البعثة التي أوفدها الأمين العام إلى المنطقة، وفي إطار الاتحاد الأوروبي. ومن الطبيعي أن فرنسا تؤيد تأييدا تاما هذه الجهود، التي يمكن أن تنظر في كيفية تفادي المواجهة المباشرة. وفرنسا، كما ذكر الرئيس شيراك رسميا اليوم، تناشد الأطراف أن توقف الأعمال العدائية فورا، الأمر الذي يشكل الطريقة الوحيدة لإعطاء فرصة لجهود الوساطة. وتناشد الجميع أن يراعوا مراعاة تامة السيادة والسلامة الإقليمية لكل الأطراف وأن يتعاونوا تعاونا تاما مع الجهود المبذولة حاليا من قِبَل المجتمع الدولي.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أدعو أعضاء المجلس إلى المشاورات بعد رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢ ظهرا.